# مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة ( معتمدة ) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد الثامن والستون ( أكتوبر ٢٠٢١ )

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

**All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.**

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

# مجلة بحوث الشرق الأوسط

## مجلة علمية مُحكَّمة

## متخصصة

## في شئون الشرق الأوسط

### مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد الثامن والستون - أكتوبر ٢٠٢١

تصدر شهريًّا

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية



رئيس مجلس الإدارة
**الأستاذ الدكتور / هشام تمراز**
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
**الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس**
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

**هيئة التحرير**

أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. طارق منصور (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
**عبير عبدالمنعم**
أمين المركز

سكرتارية التحرير
نهى نوار رئيس وحدة البحوث العلمية
ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
رانيا نوار وحدة النشر
زينب أحمد وحدة النشر

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز
رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
د. تامر سعد محمود

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي



توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني للمجلة: Email: middle-east2017@hotmail.com

- وسائل التواصل:

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)



ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

# مجلة بحوث الشرق الأوسط


- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر رئيس قسم التاريخ السابق - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد محمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن كلية الحقوق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت رئيس قسم التاريخ والحضارة الأسبق - كلية اللغة العربية
  فرع الزقازيق - جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم عبدالله كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي كلية الآداب - نائب رئيس جامعة عين شمس السابق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

# محتويات العدد ٦٨


| عنـوان البحـــث | الصفحـــة |
|---|---|

- **الدراسات التاريخية:**

**١- أضواء على رؤية الأستاذ الدكتور إسحاق عبيد التاريخية في دراسته «روما وبيزنطة»** ..... ٣ – ٢٤

أ. د. محمد مؤنس عوض

**٢- استراتيجية التعامل الروسي مع إقليم كردستان العراق منذ عام ٢٠١٤** ..... ٢٥ – ٤٦

م.د. مصطفى إبراهيم سلمان الشمري

**٣- التوظيف الأمريكي للمتغيرات الإقليمية في تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي** ..... ٤٧ – ٦٤

أ.م.د. أحمد عبد الأمير الأنباري

**٤- الصراع الأسباني – البريطاني حول جبل طارق بين المصالح المشتركة والحقوق الوطنية (١٨٩٨-٢٠٠٩م)** ..... ٦٥ – ١٢٤

د.أماني صلاح الدين سليمان

**٥- عقلنة الخطاب السياسي لتحديد مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان العراق** ..... ١٢٥ – ١٤٨

م.د. أيمن أحمد محمد & م.د. رنا مولود شاكر

**٦- التوجهات الاقتصادية والسياسية لروسيا الاتحادية تجاه الشرق الأوسط «سوريا نموذجًا»** ..... ١٤٩ – ١٨٦

د. أحمد جمعة عبد الغنى حسن & د. رامى على محمد عاشور

- **دراسات اللغة العربية:**

**٧- مستويات الخطاب في أدب الرحلة دراسة في شرق وغرب لمحمد حسين هيكل** ..... ١٨٩ – ٢١٠

م. د. ضرغام عدنان صالح الياسري

# تابع محتويات العدد ٦٨


| عنـوان البحـــث | الصفحـــة |
|---|---|
| ٨- **تعدد الآراء في المذهب الحنفي قائم على أصول(الحقيقة والمجاز أنموذجًـــا** ..... | ٢١١ - ٢٤٢ |
| م.م. نبراس محمود عبد الرزاق & م.م. هدى محمد محسن | |
| • **الدراسات الاجتماعية:** | |
| ٩ - **مهارات القراءة وعلاقتها بعمليات الذاكرة لدى طلبة المرحلة المتوسطة** ..... | ٢٤٥ - ٢٧٢ |
| أ.م.د. عدي راشد محمد القلمجي | |
| ١٠- **عملية الإصلاح في العراق ودورها في تعزيز ثقافة الاعتدال والتعـــايش** ..... | ٢٧٣ - ٢٩٦ |
| م.د. أحمد محمد علي جابر العوادي | |
| ١١- **الوضع الاجتماعي العراقي عام ١٩٣١ ورأي الصحافة العراقية..** | ٢٩٧ - ٣٢٢ |
| المدرس/ فيان حسين أحمد | |
| • **الدراسات الاقتصادية:** | |
| ١٢- **الاستثمار في رأس المال الفكري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة** ..... | ٣٢٥ - ٣٧٤ |
| د. محاسن السيد نصر محمود جاد | |
| • **الدراسات الفنية:** | |
| ١٣- **آليات إعداد الممثل في المسرح العراقي المعاصر «صلاح القصب في مسرح الصورة أنموذجًا»** ..... | ٣٧٧ - ٤٠٤ |
| د. عمار عبد سلمان محمد | |
| ١٤- **الأبعاد الجمالية لسيمياء التواصل العلاماتي وتمظهراتها في فنـون مـا بعـد الحداثـة** ..... | ٤٠٥ - ٤٣٢ |
| أ.م.د. هيلا عبد شهيد مصطفى | |
| ١٥- **توظيف استراتيجية المتشابهات لتطوير الانطباع البصري عند طلبة التربية الفنية حول التكوين الفني** ..... | ٤٣٣ - ٤٦٠ |
| أ.م.د. عمر عنيزي سلمان | |

# تابع محتويات العدد ٦٨


| عنـوان البحـــث | الصفحـــة |
|---|---|

- **الدراسات اللغوية:**

**16- Влияние членения и порядка слов на грамматическое и семантическое значение простых предложений в русском языке** ..... **1-16**

Аль Шаммари Маджида Джамиль Ашур

**تـأثير تقسـيم وترتيـب الكلمـات علـى المعنـى النحـوي والـدلالي للجمـل البسيطة في اللغة الروسية.**

د. ماجدة جميل عاشور الشمري

**17- Dr. Hamed Gohar and the establishment of the National Institute of Oceanography and Fisheries in Hurghada from 1928-2020 AD** ..... **17 - 54**

Prof. Ashraf Mo'nes & Dr. Abdelraheam Hamed

**الـدكتور حامـد جـوهر وإنشـاء المعهـد القـومي لعلـوم البحـار والمصـايد بالغردقة من ١٩٢٨-٢٠٢٠ م**

أ.د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس & د. عبدالرحيم حامد أحمد محمود

**18- The Extent of Knowledge in Iraqi Women To Furnish Bedroom** ..... **55 - 76**

Siham Muhsin Amwilih Al-Rubaiee

**مدى معرفة المرأة العراقية لتأثيث غرفة النوم**

الباحثة/ سهام محسن الربيعي

# عملية الإصلاح في العراق ودورها في تعزيز ثقافة الاعتدال والتعايش

**م.د. أحمد محمد علي جابر العوادي**

**رئيس قسم السياسات العامة**

**مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**

**جامعة بغداد**

www.mercj.journals.ekb.eg

**الملخص:**

عانى العراق بعد العام ٢٠٠٣ مشكلات وأزمات متعددة ومزمنة توجب على صناع القرار فيه وضع إستراتيجيات وخطط أساسية وضرورية لمعالجة تلك المشكلات والحاجة إلى عملية إصلاح شامل لكافة مؤسسات الدولة العراقية بعد أن شهدت خللًا بنيويًّا كبيرًا لها آثار خطيرة على استقرار المجتمع العراقي خاصة ما يتعلق بالوحدة المجتمعية والتماسك الاجتماعي، فضلًا عن تنامي ظاهرة العنف والإرهاب وسقوط عدد من المدن العراقية بيد قوى إرهابية متطرفة ممثلة بما يسمى تنظيم (داعش)، والتأثيرات المستقبلية مجتمعية على وحدة العراق وخاصة التخوف من تنامي هذا الخطر لذلك عملية الإصلاح حالة ضرورية لتعزيز ثقافة الاعتدال وقبول الآخر ويعزز بدوره الوحدة الوطنية والسلم الأهلي.

merc-journals.edu.eg
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

**Abstract:**

After 2003, Iraq has suffered multiple chronic problems and crises that required decision-makers to develop basic strategies and plans to address these problems, and to make a comprehensive reform of all institutions of the Iraqi state after having experienced a major structural imbalance which had serious implications on the stability of Iraqi society, especially regarding community unity and social cohesion. In addition to the growing phenomenon of violence and terrorism, and the fall of a number of Iraqi cities in the hands of extremist terrorist forces represented by the organization so-called (ISIS), and the future societal influences on the unity of Iraq, especially the fear of the growing of this danger. Reform is therefore a necessary condition to promote a culture of moderation and acceptance of the other and in turn the promotion of national unity and civil peace.

merc.journals.ekb.eg
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

**المقدمة:**

عانى العراق بعد العام ٢٠٠٣ مشكلات وأزمات متعددة ومزمنة توجب على صناع القرار فيه وضع إستراتيجيات وخطط أساسية وضرورية لمعالجة تلك المشكلات والأزمات، لكن ماحصل في السنوات اللاحقة هو تنامي تلك الأزمات وتفاقمها وبدلًا من إيجاد الحلول الجذرية أصبحت المعالجات لها نتائج عكسية تسببت في ازدياد حدة المشكلات التي يعاني منها البلد بل وأنتجت حلولًا مشوهه مما جعل المجتمع العراقي يعاني من حالة من عدم الاستقرار خاصة مايتعلق بالوحدة المجتمعية والتماسك الاجتماعي والمحاصصة الطائفية، فضلًا عن المشكلات البنيوية التي يعاني منها العراق كتنامي ظاهرة الفساد وتدهور المؤسسات التعليمية والصحية وانعدام التخطيط الإستراتيجي المستقبلي لإدارة البلد والذي أضعف دور الدولة، وساعدت هذه الأزمات إلى تنامي تحدي جديد وهو أزمة الإرهاب وسقوط ثلث العراق بيد قوى إرهابية متطرفة ممثلة بما يسمى تنظيم (داعش) وما له ذلك من تأثيرات مستقبلية مجتمعية على وحدة العراق ومستقبله خاصة التخوف من تنامي هذا الخطر كذلك تزايد حالات العنف داخل المجتمع العراقي بشكل كبير تعززه إتساع حالة الأمية بشقيها الأبجدية والحضارية مع تصاعد النزعة القبلية ومؤججي الفتن مع انحسار دور الدولة بكونها كيانًا حاميًا للفرد والمجتمع كل ذلك جعل المجتمع يواجه أزمات كبيرة ومستعصية، لذلك أصبحت الدعوات للإصلاح حاجة ضرورية لابد من تطبيقها على أرض الواقع وترجمتها إلى أفعال وليس لتهدئة الرأي العام العراقي.

**أهمية البحث:**

تأتي أهمية البحث لبيان دور الكبير لعملية إصلاح ودورها الفاعل بتعزيز قيم الاعتدال والتعايش بين الفئات المجتمعية خاصة مع تنامي ظاهرت التطرف والإرهاب المتنامي في المجتمع العراقي إلى جانب حالة السخط والإحباط نتيجة خلل النظام السياسي القائم على المحاصصة وتنامي الفساد في الدولة بعد العام ٢٠٠٣.

**فرضية البحث:**

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها إن دعوات الإصلاح التي تنادي بها الحكومة والنخب السياسية العراقية تحتاج إلى خطوات واقعية لتعزيز السلم الأهلي وثقافة الاعتدال ومحاربة التطرف والإرهاب فضلًا عن محاربة الفساد والمحاصصة الطائفية والحزبية والقيام بخطة شاملة تعزيز بناء الدولة بما يضمن حقوق وحريات المواطنين، لذلك تحتاج إلى خطط واقعية بعيدًا عن المؤثرات الداخلية والخارجية.

**منهجية البحث:**

استند البحث على عدة مناهج محددة تكمن في المنهج التأريخي والذي نحاول من خلاله فهم الماضي وتحليل الأزمات الحالية ومعرفة الجذور التاريخية للأزمة كذلك المنهج التحليلي لإعطاء رؤية شاملة حول الأزمات والتناقضات والتحديات التي يعيشها البلد، والمنهج الاستقرائي لإعطاء رؤية مستقبلية لعملية الإصلاح في العراق وتأثيرها الكبير في تعزيز ثقافة الاعتدال.

**هيكلية البحث:**

انتظم البحث في دراسته ضمن ثلاثة مطالب مع مقدمة وخاتمة يتناول المطلب الأول مفهوم الإصلاح والاعتدال والمفاهيم المقاربة والمناقضة لها، أما المبحث الثاني، فنتناول فيه تحديات عملية الإصلاح في العراق ويتناول المبحث الثالث مستقبل الإصلاح في العراق.

## المبحث الأول

## مفهوم الإصلاح والاعتدال والمفاهيم المقاربة والمناقضة لها

١. الإصلاح بشكل عام بأنه تعديل وتحسين لأية تصرفات أو أخطاء أو فساد تبناه أفراد أو جماعات أو دول سبب خللًا وتجاوزات خطيرة أثر على الوضع العام، ويتنوع نوع الإصلاح من إصلاح سياسي وإصلاح الاجتماعي وإصلاح اقتصادي، ويكون هدف الإصلاح هو تعديل قرارات أو سلوكيات ووضع حد لأي اضطراب أو تجاوز بحق الغير.[١]

وعليه، فإن الإصلاح يشمل تغييرًا محدودًا وإدخال تحسينات تدريجية تقوم بها الدولة، وتختلف المدة الزمنية التي تتطلبها العملية الإصلاحية مابين آنية والقيام بحملة تغيير القيادات الإدارية وإصدار القوانين التي تتطلبها العلمية الإصلاحية الى متوسطة وبعيدة المدى قد تمتد إلى خمس أو عشر سنوات وهو ما يتعلق بإصلاحات سياسية ودستورية وإصلاح البنى الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة.[٢]

٢. الاعتدال: يعرف بأنه حالة من التصرفات والأفعال والآراء يتمتع بها الفرد أو المجتمع تبعده عن التطرف أو التعصب وتقربه إلى الوسطية والذي يسهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي وتبعد الأفراد والمجتمع عن التعصب والتطرف.[٣]

٣. التعايش: هو أن يعيش الناس بكافة تنوعاتهم ومعتقداتهم وتعدد ثقافاتهم بسلام ضمن رقعة جغرافية واحدة أو على نطاق واسع وفي بلد واحد بما يحقق العدالة والمساواة بين جميع المواطنين من دون تمييز ويكون مؤشر

ذلك القدرة على السيطرة على الموارد وتوزيعها على شكل متوازن. (٤)

٤. التطرف: هو التعصب والجمود في الرأي بما لايعطي مجالًا للآخرين لإبداء آرائهم ويتمسك بالقيم الفكرية المتشددة ويرفض التطور ويحاول تقديم أنموذج جديد كونه يرفض المجتمع وقيمة وتلجأ الجهات التي تتبنى هذه القيم في أغلب الأحيان إلى العنف لتطبيق رؤيتها وأيديولوجيتها الفكرية. (٥)

٥. الإرهاب هو محاولة نشر الذعر والخوف لأغراض سياسية وهو وسيلة تستخدمها الحكومات الاستبدادية أو التنظيمات الإرهابية لنشر الفزع بين المدنيين لإرغام الشعب للاستسلام لها لتحقيق أهدافها وأيديولوجيتها. (٦)

يرى محمد محفوظ إن تنامي حالة الاحتقان الطائفي والصراع على الهوية ينعكس بصورة مباشرة على استقرار المجتمعات وتتضاءل فرص الاعتدال وتزداد حالة التشدد الديني والسياسي والذي يسهم بدوره في اتساع دائرة التطرف على حساب الاعتدال والوسطية مما يولد عدم استقرار مجتمعي يؤدي إلى احتراب داخلي نتيجة صعود الهويات الفرعية الطائفية والقومية على حساب الهوية الوطنية وتكون المجتمعات عرضة لدخول التنظيمات المتشددة كما حصل في العراق نتيجة تلك الأسباب الحاجة اليوم إلى تبني قيم وإجراءات إصلاحية شاملة تستطيع تغيير حالة الاحتقان والصراع إلى حالة من التعايش بما يحقق الاستقرار والرفاهية للفرد. (٧)

فالدعوات التي تنادي بها المجتمعات للإصلاح لا تهتم أية أيديولوجية فكرية يتم تبنيها لإجاز عملية الإصلاح أو أي مدرسة فكرية يتم تطبيقها سواء كانت أيديولوجية اشتراكية طبقًا للرؤية الماركسية من خلال الأسلوب الثوري عن طريق الطبقة العمالية بما يحقق العدالة الاجتماعية للجميع أم في تطبيق الاشتراكية الإصلاحية الغربية والتي تستند في رؤيتها الإصلاحية على الأسلوب السلمي في

تحقيق عملية الإصلاح من خلال البرلمان ومشاركة الأحزاب العمالية المنتشرة في أغلب البلدان الأوروبية أم يتم تطبيق المدرسة الليبرالية الغربية في الإصلاح والدور مزدوج للدولة وللقطاع الخاص في أية عملية إصلاحية كون أن هناك تطابقًا مابين المصلحتين العامة والخالصة أم يتم تطبيق الرؤية الإسلامية في الإصلاح، فجميع هذه الأيديولوجيات تتبنى قيمًا إصلاحية وتعمل على تحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، لكن الإشكالية الفعلية تقع في العجز وعدم وجود قناعات وقدرة لدى صناع القرار في العراق للقيام بأية عملية إصلاحية لتحسين ما تعانيه المجتمعات من مشكلات متنامية كالمحاصصة الحزبية وتغلغلها في مؤسسات الدولة المختلفة والتي جعلت من عملية الإصلاح حالة صعبة التحقيق يحاول من خلالها معارضو هذه العملية تأجيج عدم الاستقرار المجتمعي وإثارة الاحتقان الطائفي والقومي وخلق أزمات ثانوية لمنع تطبيق هذه العملية. (٨)

إن ما تواجهه المجتمعات وفي مقدمتها العراق من تحديات نتيجة تنامي أزمات متعددة والقصور في إيجاد معالجات جذرية لها وفي مقدمة تلك الأزمات هي أزمة الفكر وكيفية تبني أساليب لإصلاح القيم الفكرية السلبية السائدة وزرع قيم فكرية جديدة نتيجة التأريخ الطويل من الصراع والحروب فالأفكار المجتزئة وقلة الوعي واستعمال تلك الأفكار وتوظيفها توظيفًا سلبيًّا لخدمة أغراض ضيقة شخصية أو جهوية مع صعود فئات اجتماعية تستفيد من اجتزاء تلك الأفكار بما يخدم مصالحها يرفقه قلة وعي من قبل الجمهور يؤدي إلى نتيجة خطيرة فتسود قيم فكرية ذات منحى خطير على المجتمع كما حصل مع تنامي ظاهرتي العنف والإرهاب وتأثيرها الخطير على المجتمع من خلال التوظيف السلبي للدين وللآيات القرآنية في غير محلها ونجم عن ذلك جماعات متطرفة ومجتمعات مدمرة. (٩)

كل ذلك ولد تنامي ظاهرة التطرف والإرهاب وجعل من الضروري وضع معالجات جذرية لمعالجة هذه الظاهرة وخاصة في الإصلاح الفكري للقيم الدينية المتطرفة والموروث الديني الخاطئ الذي يدفع إلى إيجاد بيئة خصبة لنمو الجماعات المتطرفة والتي تؤثر سلبيًّا على رؤية الآخر للإسلام ولكن تختلف الرؤية للإصلاح والآلية التي لابد تطبيقها طبقًا للتوجهات المختلفة التي تتبناها؛ إذ نجد أن هناك ثلاثة اتجاهات تختلف فكريًّا لكنها تفق في تبنى رؤية حول عملية الإصلاح داخل المجتمعات العربية والإسلامية وهذه الاتجاهات:

**الاتجاه الأول:** يرى هذا الاتجاه أن التحدي الكبير والخطير الذي تواجهه المجتمعات العربية والإسلامية وخاصة مع الإخضاع الشمولي والقسري الذي تفرضه الدول الكبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية حسب رؤيتها، بحجج محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية وتطبيق عملية الإصلاح في البنى المتخلفة للمجتمعات والتي تعد بيئة خطرة لنشر التطرف والإرهاب والذي جعل من الضروري القيام بإصلاحات شاملة نتيجة ما تعانيه هذه المجتمعات من هشاشة تتمثل بالأمية العالية وتنامي الجهل والتخلف، فضلًا عن تنامي الجماعات التي تتبنى رؤى إسلامية مجتزئة عن القيم الفكرية للإسلام وبروز رجال دين يعملون على تأجيج الاحتقان المذهبي والديني، إلى جانب أن أغلب الأنظمة في تلك المجتمعات ذات طبيعة استبدادية، كل ذلك جعل من عدم إجراء تلك الإصلاحات بصورة طوعية يجعل لتلك القوى ذريعة للتدخل والسيطرة خاصة مع وجود مشاريع أمثال مشروع الشرق الأوسط الكبير وغيرها من المشاريع. (١٠)

**الاتجاه الثاني:** يرى هذا الاتجاه أن التطور الذي شهدته المجتمعات تفرض الحاجة إلى تبني رؤية إصلاحية قائمة على مواكبة التطورات والتحولات التي تشهدها المنطقة سواء على مستوى القيم الدينية ومواكبة تلك القيم التطور من خلال تحديث

الأفكار ونشر ثقافة الاعتدال ومحاربة التطرف والتعصب؛ إذ تعيد صياغة القيم الدينية لمواكبة حاجة المجتمعات خاصة بعد التوظيف السيئ للدين لخدمة أغراض فئوية أو حزبية أو شخصية مما أثر على الرؤية العامة للدين لكن عملية الإصلاح لا تقتصر على الإصلاح الديني فحسب بل تتعداها إلى إصلاح الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتخلفة. (١١)

**الاتجاه الثالث:** وأبرز من يتبنى هذا الاتجاه الجماعات الجهادية؛ إذ ترى إن عملية الإصلاح لا تعد كافية ولا تلبي الأسس الفكرية التي يقوم عليها الإسلام، فلابد من تطبيق أحكام الإسلام الأصلية من خلال عملية تغييريه شاملة تقوم على أساس إنشاء دولة إسلامية بأية طريقة وفي مقدمتها استعمال القوة والعنف وإن الآليات التي يتم تطبيقها كالديمقراطية والانتخابات والمؤسسات السياسية لا تتلاءم مع الدولة الإسلامية بل هي مستوردة من الغرب وأن التجارب التي طبقها الإسلاميون كالديمقراطية وغيرها فشلت في تحقيق ما يريده الإسلام لذلك تحاول الجماعات الجهادية على اختلاف توجهاتها تطبيق هذه الرؤية التغييرية كما هو الحال في حركة طالبان في أفغانستان وتنظيم القاعدة وما يسمى تنظيم داعش. (١٢)

فالتغيرات التي تشهدها البلدان العربية نتيجة تسلط واستبداد الأنظمة السياسية وقصورها عن توفير متطلبات الفرد العربي وتزايد المشاكل البنيوية التي تعاني منها المجتمعات فرض أمرًا واقعًا في الحاجة إلى إصلاح شامل بمختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يشمل الإصلاح البنى الفوقية والتحتية على حد سواء مع دور فاعل للمواطن في عملية الإصلاح بما يلبي المطالب التي طالب بها المواطنون من دون تسويغ أو قرارات لايمكن تطبيقها أو تعطيلها أو إفراغ تلك المطالب من أهدافها، كما حصل في العراق منذ تظاهرات ٢٥ شباط ٢٠١١ إلى المظاهرات

الشعبية المطالبة بالإصلاح في جنوب العراق في تموز ٢٠١٨ والتي جعلت المواطن يفقد ثقته بأية تعهدات أو قرارات تصدرها الحكومة العراقية كونها لاتطبق على أرض الواقع.[١٣] ولعل المظاهرات التي شهدها العراق في ٢٠١٩/١٠/١ والتي تعد الأكبر خلال تاريخ العراق، وشارك فيها الشباب العراقي والتي تنادي بالإصلاح ومحاسبة الفاسدين ومعالجة المشكلات المتفاقمة من بطالة ونقص في الخدمات، واستعمال القوه المفرطة من قبل القوات العراقية والإجراءات التي لاتتناسب مع هذه المطالب سيجعل من المجتمع العراقي في حالة من الإحباط وقناعة بعدم جدوى عملية الإصلاح.

## المبحث الثاني

## التحديات التي تواجه عملية الإصلاح في العراق

تحتل قضية الإصلاح في العراق في مقدمة الأولويات التي يحتاجها العراق للخروج من الأزمات المستعصية التي يعانيها البلد، فالسياسات غير المدروسة التي اتبعت بعد العام ٢٠٠٣، أنتجت تحديات وأزمات مزمنة لا تقتصر على الجانب القانوني والسياسي فحسب، بل شملت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى النفسية، وتوجب على صناع القرار وضع إستراتيجيات وخطط ضرورية لمعالجة هذه التحديات، لكن الفشل الكبير على مدى ستة عشر عامًا وتزايد حدت هذه الأزمات أدى إلى تفاقم حجم المشاكل، بل أصبحت المعالجات لها نتائج عكسية تسببت في تنامي أزمات جديدة وأنتجت حلولًا مشوهه لعدم وضع حلول شامله، بحيث أصبحت تلك القضايا معضلات يصعب حلها أثرت بشكل كبير على بالوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي وتنامي ظاهرتي التطرف والإرهاب.

فعند تحليل الوضع في العراق بعد العام ٢٠٠٣، وبالرغم من تسلم ستة

حكومات متعاقبة السلطة ووضعها سياسة عامة للدولة العراقية، إلا إن السياسة العامة العراقية تعاني من خلل كبير، وبالرغم من وجود عدة مؤسسات لوضع السياسات العامة للدولة العراقية ابتدءًا من وزارة التخطيط مرورًا بوحدة تنسيق السياسات العامة في مجلس الوزراء إضافة إلى الدور الكبير للسلطة التشريعية لوضع القوانين المهمة لرسم السياسة العامة في العراق إلا إن العراق لا يزال يعاني من خلل كبير ومن عجز واضح وتمثلت في عدة تحديات أدت إلى تأخر عملية الإصلاح ومن أبرز هذه التحديات:

**أولًا- التحديات القانونية والسياسية:** إن الضبابية التي يعاني منها الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في بعض فقراته جعلت تلك الفقرات حمالة أوجه وعرضه لعدة تفسيرات نتيجة التسرع في كتابته، وعدم تلبية طموح العراقيين في عدد كبير من فقراته جعلته عرضة للنزاع والدعوة إلى تعديله، خاصة ما يتعلق بالشريعية الإسلامية والديمقراطية في المادة ثانيًا الفقرة أولًا بعدم جواز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية والحقوق والحريات وتعارض ذلك مع فقرة عدم سن قانون يتعارض مع الشريعة الإسلامية لوجود بعض الاختلافات بين الشريعة والديمقراطية والتأخر في إصدار بعض القوانين وخاصة مايتعلق بالمادة (١٤٠) المتعلق بالمناطق المتنازع عليها ومجلس الخدمة الاتحادي، كما تنامى مفهوم المحاصصة ضمن إطار الديمقراطية التوافقية والذي أدى بالنتيجة إلى أن تكون علمية الإصلاح العام للدولة مرهون بالمصالح الآنية للقوى السياسية الممثلة للطيف العراقي وليس سياسات للدولة ككل. كذلك الإشكالية في طبيعة النظام الفيدرالي القائم والتلكؤ الكبير في إدارة الحكومات المحلية والتضارب بين هذه القوانين خاصة ما يتعلق بتداخل الصلاحيات مابين الحكومة المركزية والإقليم من ناحية والحكومة المركزية والحكومات المحلية الأخرى والصلاحيات المتضاربة بينهما،

والتأخر في نقل الصلاحيات والتعديلات الكثيرة على قانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته، مما جعل هناك تضارب بين هذه السلطات، وإضافة أساليب بيروقراطية جديدة؛ إذ أصبحت هناك أكثر من حلقة في تنفيذ القرارات وبالتالي تؤدي بالنتيجة إلى خلل يؤثر بشكل كبير على السرعة في وضع حلول للمشاكل التي يعاني منها العراقيون أسهم ذلك في إعاقة أي إصلاحات في مؤسسات الدولة العراقية وبنية النظام السياسي القائم. (١٤)

كما إن قصور الهيئات المستقلة كديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة التي مهمتها في تقييم ومراقبة ورصد وتحديد أي تقصير في أي مؤسسة من مؤسسات الدولة العراقية، فعلى مدى عمل تلك الهيئات في مراقبة ست حكومات متعاقبة من دون أن يكون لها دور في إصلاح حالات الفساد وهدر المال العام ومنع الخلل في تطبيق السياسة العامة لأي قطاع من القطاعات، أدى ذلك بالنتيجة إلى تبديد الأموال المخصصة لتلك الخطط والمشاريع أو إرجاع بعضها إلى خزينة الدولة وهي بالحالتين فيها خلل كبير، فضلًا عن الكم الهائل من الفساد في تنفيذ المشاريع ويعزو القصور في هذه الهيئات لخضوعها لنفوذ الحكومة ولمجلس النواب الذي يدار من الكتل الكبيرة فضلًا عن اختيار موظفيها على أساس المحاصصة الحزبية مما يتوجب إصدار قوانين جديدة للهيئات المستقلة تبعدها من سلطة مجلس النواب والحكومة لإعطائها الحرية في عملها. (١٥)

**ثانيًا– التحديات الاجتماعية:**

أن تنامي ظاهرة العنف والإرهاب في المجتمع العراقي أثر بشكل كبير على تحقيق عملية الإصلاح فعملية الاحتقان الطائفي والقومي الذي شهده العراق بعد العام ٢٠٠٣ وإقامة نظام تحكمه المحاصصة وتوزيع السلطة بين قوى سياسية تدعي تمثيلها الشيعة والسنة والكرد قوض الهوية الوطنية وتحولت إلى هويات طائفية وقومية ودينيه

والذي بدورة عزز الانقسام المجتمعي، وأصبح العراقيون يبحثون عن ملجأ يوفر لهم الأمن والاستقرار بعد عجز الدولة عن توفير هذا الهدف، وبهذا برز دور الطائفة والقبيلة والحزب كبديل عن الدولة، وأعطى ذلك فرصة واسعة للجماعات التي تتبنى العنف والإرهاب من التغلغل داخل المجتمع يعززه قلة الوعي المجتمعي واستغلال الدين وإطلاق الفتاوى المضللة التي تحث على العنف وتبيح قتل وإلغاء الآخر المختلف دينيًّا ومذهبيًّا وفكريًّا، مما جعل العنف والإرهاب يسبب انحراف فكري للقيم الدينية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع وكان نتيجة ذلك آلاف الضحايا والمفقودين وملايين المهجرين وأثر بشكل مباشر على ثقافة الاعتدال داخل المجتمع العراقي. (١٦)

وحتى بعد النصر الكبير الذى حققته القوات العراقية وتحريرها كامل الأراضي العراقية من سيطرة التنظيم المتشدد إلا إن خطر التنظيم المتطرف لا تزال مستمرًا من خلال الخلايا النائمة التي لاتزال باقية ولا يعرف عددها والأفراد المتعاطفين معه، بعد سيطرته على عدد من المدن لمدة ليست بالقليلة، لذلك تتطلب الحاجة إلى برامج إصلاح اجتماعي ومراكز للتأهيل النفسي والتي لم تطبق على أرض الواقع، مما يعني ذلك استمرار عدم الاستقرار مستقبلًا في تلك المناطق وعدها مناطق حمراء عرضة لسيطرة الجماعات المتشددة، كذلك الإفادة من القيادات الجهادية المعتدلة وحثها على القيام بمراجعات جهادية عراقية، وخاصة لما لهذه المراجعات من دور محوري في محاربة الأفكار المتطرفة التي تتبناها التنظيمات الجهادية خاصة القاعدة وداعش، خاصة أن الحلول العسكرية لم تستطع أن تتخلص جذريًّا من هذه التنظيمات، وقد نجحت هذه المراجعات في مصر في التسعينيات عندما قام بعض من زعماء الجماعات الجهادية من القيام بتلك المراجعات والتي أدت إلى توقف نشاط تلك الجماعات في تلك المدة. (١٧)

إلى جانب قلة دعم الدولة للطبقة الوسطى في العراق واستمرار الدولة العراقية بعدم وضع خطط لتنمية هذه الطبقة، مما أدى إلى نتائج سلبية لها آثر خطير في تغيير كبير في بنية المجتمع الطبقية وتنامي ظاهرة ترييف المدن مع تنامي طبقات جديدة تلعب على التناقضات المذهبية والقومية تتخذ من الدفاع عن هذه النزعات وسيلة لتنامي هذه الطبقات علمًا أن هذه الطبقات الجديدة تجمع ما بين النزعة الريفية والدينية والتي تنامت إلى مدى كبير؛ إذ أصبحت من أصحاب القرار السياسي والمالي المؤثر في البلد وذلك أثر على بنية المجتمع واستقراره، كما أسهم عدم تفعيل مؤسسات الضبط الاجتماعي وضعف المنظومة الحامية للأسرة للكل وللطفل والمرأة بشكل خاص مع إعداد كبيرة من الأيتام والأرامل والتي لها آثار اجتماعية خطيرة تهدد النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع.[١٨]

**ثالثًا– التحديات الاقتصادية:**

بالرغم من مضي ستة عشر عامًا من تغيير النظام السياسي في العراق إلا إن الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العراق لاتزال مستمرة متزايدة فظاهرة الاقتصاد الريعي لاتزال مستمرة من دون وجود إستراتيجية اقتصادية لتنويع الاقتصاد والابتعاد عن الاعتماد على النفط بأكثر من ٩٠% من إيرادات الدولة العراقية والتي أدت إلى نتائج سلبية كبيرة خاصة بعد تدني أسعار النفط وتعرض العراق إلى أزمة أقتصادية كبيرة وتوقف أغلب القطاعات الإنتاجية نتيجة عدم دعم هذه القطاعات وإداراتها بشكل صحيح، فضلًا عن تحجيم دور القطاع الخاص، مما أثر على الواقع الاقتصادي للفرد العراقي والذي أسهم في ازدياد ما يعانيه المواطن العراقي من معاناة من فقر وبطالة، وأنتج هذا الواقع المشوه في الاقتصاد إلى صعود طبقة اجتماعية أثرت بطريقة غير مشروعة على حساب المال العام، وأصبح لها ثقل اقتصادي وسياسي كبير ومؤثر في مختلف مؤسسات الدولة

العراقية مدعومة بقوى سياسية مستفيدة من هذه الطبقة على حساب طبقة معدمة واسعة من المجتمع العراقي تعاني من مشاكل كبيرة مما أسهم بحالة من الاحتقان والسخط الشعبي بين العراقيين والذي أسهم في تصاعد التظاهرات والمطالبة بإصلاحات شاملة ومحاسبة الفاسدين.[١٩]

فالتقارير العديدة التي تصدرها المنظمات الدولية والتقارير الرقابية للهيئات العراقية المحلية كديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة والتي تشخص المشكلات التي يعاني منها العراق، فتنامي حالات الفساد والرشوة أثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي للعراق، وبالرغم من إحالة بعض ممن أدينوا بالفساد إلى القضاء إلى أن الآليات القانونية المتبعة المتعلق بالعدالة الجنائية يعاني من خلل، ففي تقرير لهيئة النزاهة العراقية لعام ٢٠١١ أن من أصل ١٨ شخص تم التحقيق معهم بتهم فساد لم يدن إلا شخص واحد فقط، مما جعل هناك انعدام ثقة من قبل المواطنين بفاعلية هيئات مكافحة الفساد فضلًا عن قوانين العفو العام التي تم إصدارها من قبل البرلمان العراقي والتي شمل بها المدانون في قضايا فساد والتي أدت إلى تزايد واستشراء هذه الظاهرة لعدم وجود عقوبات رادعه كما إن سياسة التوظيف في مؤسسات الدولة العراقية يشوبها الحزبية والرشاوي فضلاعن عدم رضا الموظفين بمستوى رواتبهم الذي لايكفي لإعالة عوائلهم والذي لا يتناسب مع حالة الغلاء المعيشي التي يعاني منها العراق مما يضطر أغلب الموظفين في البحث عن مصدر آخر. [٢٠]

## المبحث الثالث

## مستقبل الإصلاح في العراق

إن ما يعانيه العراق اليوم من تنامي للمشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وصل مرحلة خطيرة تهدد أمن استقرار البلد مع عجز حكومي واضح في وضع معالجات جذرية لما تعانيه جميع المحافظات العراقية من دون استثناء جعل من تطبيق الإصلاح الشامل حالة ضرورية، فتردي الخدمات العامة في العراق بكافة قطاعاتها من كهرباء وصحة وتعليم وزراعة وصناعة فضلاً عن الأزمة المالية الخانقة جعلت المجتمع العراقي يضغط بضرورة بدعوات ومظاهرات كبيرة تدعو إلى الإصلاح لكن الملاحظ أن الإصلاح الذي يريده العراقيون يختلف عن الذي تريده الطبقة السياسية الحاكمة، فدعوات التظاهر التي نادى بها العراقيون تدعو إلى إصلاح شامل لمؤسسات الدولة العراقية بكافة قطاعاتها ومحاسبة الفاسدين مهما كانت مراكزهم ومكانتهم السياسية، وتنامت هذه الدعوات إلى تغيير شامل لمؤسسات الدولة العراقية التي ينخرها الفساد والمحاصصة الحزبية، كذلك شكل نظام الحكم من البرلماني إلى رئاسي وتغيير النظام الانتخابي وغيره من المطالبات، فالقيام ببعض الإجراءات الترقيعية لا تلبي الطموح الشعبي؛ إذ لم تكن لها نتائج إيجابية على المجتمع وتحسين الظروف المعيشية للمواطن العراقي، فإجراءات دمج الوزارات وتقليل بعض امتيازات المسؤولين ودعوات محاربة الفاسدين كان لها تاثير محدود؛ إذ لم يحاسب أي مسئول كبير عن حالات الفساد المالي أو هدر المال العام أو الاستيلاء على الأموال العامة، بل على العكس شرعت بعض القوانين تؤدي إلى تهرب القتلة والفاسدين من القضاء بل وخروج المجرمين والإرهابيين من السجون بحجة المصالحة الوطنية بقانون يحميهم من أي ملاحقه قضائية، مما يجعل حالة عدم الاستقرار والقيام بالعصيان والمظاهرات حالة

بديهية لما يعانيه الأفراد، وهذا ما أكده عالم الاجتماع الأمريكي (كينر مردال) بأن الظلم والإحباط والاضطهاد والتعسف الذي يشعر به الأفراد في المجتمعات نتيجة عدم المساواة في الحقوق بين من يمسك بالسلطة والطبقة المحيطة بها والمنتفعة ومن يتعرض للتهميش سيؤدي بالنتيجة إلى توتر في العلاقات الاجتماعية بين الطرفين وإلى الانفجار والثورة والعصيان نتيجة التمييز وعدم المساواة والتهميش. (٢١)

لذلك العراق اليوم يعيش بين رؤيتين مختلفتين للإصلاح رؤية شعبية غاضبة نتيجة التدهور الكبير في البلد وعدم وجود إجراءات سريعة وفورية لمعالجة الأزمات المزمنة التي يعيشها العراق وتدعو هذه الرؤية إلى إجراءات إصلاحية وتغييريه شاملة تصحبها محاسبة لكافة المقصرين والمستغلين والفاسدين، ورؤية جامدة مترددة تحكمها حسابات المحاصصة الحزبية والتوافق، وتقوم هذه الرؤية على إجراءات شكلية للإصلاح من دون المساس بحسابات المصالح القائمة للقوى المهيمنة على الساحة السياسية العراقية، مما خلق إحباطًا كبيرًا لدى العراقيين وهذا جعلهم لديهم قناعة بأن العملية السياسية لايمكن إصلاحها وقد برز بشكل واضح من خلال العزوف الكبير عن المشاركة في الانتخابات.(٢٢)

إن نجاح أية عملية إصلاحية تحتاج إلى إصلاح اقتصادي قادرًا على توفير فرص عمل للشباب العاطلين الذين هم عرضة للانجراف نحو التطرف ومحاربة الفساد والذي انتشر في مؤسسات الدولة العراقية، مما خلق حالة من عدم الاستقرار في كافة الجوانب وجعل البلد عرضة لتهديد الجماعات الإرهابية وسقوط عدد من المدن بيد ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية؛ نتيجة الفساد المستشري بين المؤسسات المدنية والعسكرية في هذه المدن، والتي تنعكس على عدم ثقة المواطنين بهذه المؤسسات، وهذا يؤدي إلى فشل بناء الدولة في العراق لذلك الحاجة ضرورية لعملية إصلاح اقتصادي

تنهض بالقطاعات الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل المستند كليًا على النفط بالدرجة الأساس وتؤسس بنية تحتية قادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية في المنطقة. (٢٣)

فالمسؤولية الجماعية لمحاربة قيم التطرف والإرهاب ونشر ثقافة التعايش والاعتدال هي مسؤولية لا تقتصر على المؤسسات الحكومية فحسب بالرغم من إن المسؤولية الكبرى تقع على عاتقها كونها تطبق الإستراتيجية العامة للدولة بل تقع على المجتمع ككل تبدأ من العائلة والمدرسة بعدها الخطوة الأولى للنشأة الاجتماعية للفرد فضلًا عن دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الدينية في محاربة تلك الأفكار، لكن من ناحية ثانية تحتاج العائلة والمدرسة والمجتمع ككل مقومات العيش الكريم؛ إذ لايمكن الدعوة إلى الاعتدال والحقوق والحريات والمجتمع يعاني من بطالة وتعليم متدني ونظام صحي متهالك وعدم وجود ضمانات اجتماعية تحفظ للفرد كرامته ومستقبل لأبنائه. (٢٤)

فالحاجة اليوم إلى حركات إصلاحية اجتماعية يقودها ناشطين إصلاحيين تكون حركتها محورية ومستمرة في الضغط على الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة تعمل على مراقبة ورصد أي حالات الفساد أو تبديد المال العام، مع أخذ الطبقة الوسطى دورها المحوري في العملية الإصلاحية بعد ماعانته هذه الطبقة من تحديات كبيرة ابتدأت بالحصار الاقتصادي في التسعينيات والذي أوصل هذه الطبقة إلى الانهيار إلى المشاكل التي تعانيها اليوم من قلة الاهتمام والرعاية في أن تلعب دورًا محوريًّا في عملية الإصلاح وتعزيز الرؤية المجتمعية بما يسهم في نشر ثقافة الاعتدال والعيش المشترك، وهذا ما حصل بعد خروج الشباب في العراق والدعوة إلى عملية إصلاحية شاملة، بل وصلت الدعوات إلى تغيير النظام السياسي القائم ومحارب الفاسدين.

**الخاتمة:**

أن ما يحصل في تصدع البنيان السياسي والاجتماعي الذي تعاني منه الدولة العراقية اليوم يحتاج إلى قناعة راسخة من قبل صناع القرار بأن العراق يحتاج إلى عملية إصلاح شاملة لمختلف الجوانب والقطاعات، فالإصلاح الذي يطلبه العراقيون اليوم ليس مجرد دعوات أو القيام بإجراءات شكلية هدفها إسكات الرأي العام المتذمر أو القيام بخطوات ترقيعية ليس لها تأثير يذكر على إصلاح الوضع المتهاوي في البلد، بل مايريده العراقيون هو إصلاح شامل وكامل لكافة مؤسسات الدولة العراقية بعدما شهدت خللًا بنيويًّا كبيرًا، يحتاج إلى إجراءات تغييريه شاملة يتطلبها الوضع القائم، وهذا يتطلب أن تتنازل القوى والأحزاب عن المكاسب التي حققوها بعد ٢٠٠٣ والإيمان بضرورة الإصلاح وليس مجرد خضوعٍ للضغط الشعبي والمظاهرات الساخطة نتيجة انعدام متطلبات العيش الحر الكريم، فمعظم الفئات الاجتماعية وصلت إلى حد الإنهاك والإحباط من سياسات خمس حكومات لم تستطع وضع إستراتيجيات ناجحة لنهوض البلد .

فالخلل الكبير يقع بالدرجة الأولى على سياسة الحكومات المتعاقبة في بلورة إستراتيجية ناجحة تستطيع النهوض بالواقع المتردي في مختلف الجوانب والابتعاد عن سياسة ردود الأفعال المنتهجة منذ أول حكومة بعد العام ٢٠٠٣ بزعامة إياد علاوي إلى حكومة عادل عبد المهدي لاسيما وأن العراق يمر بمرحلة خطيرة في تاريخه فعلى الرغم من الانتصار الذي حققه العراقيون على ما يسمى بتنظيم داعش إلا إن خلايا هذا التنظيم لاتزال متواجدة فضلًا عن تنامي حالات العنف سواء كان بين العشائر العراقية في الجنوب وانتشار السلاح بين المجتمعات المسلحة غير التابعة للدولة، وبالتالي، فإن الأرضية خصبة لأفكار التطرف والتعصب لاتزال موجودة تغذيها الأمية والفقر والتخلف والإحباط والبطالة والفساد كل ذلك يجعل من وضع استراتيجية للإصلاح حاجة ملحه لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاعتدال والتعايش بين التنوعات المجتمع العراقي.

وعليه، فإن خطوات الإصلاح التي تنادي بها الحكومة قد فشلت فشلًا ذريعًا في مواجهة حجم التحديات نتيجة عدم قناعة القوى السياسية العراقية بها والتنازل عن المكاسب السياسية والاقتصادية التي حققتها بعد العام ٢٠٠٣، إلى جانب محاربة التطرف والتعصب والفساد، لذلك ونتيجة حالة السخط والإحباط التي سادت المجتمع العراقي تنامت الدعوات إلى لتظاهر تجاه هذا فشل هذه النخبة، وازدياد الدعوات لتظاهر العراقيين للمطالبة بالإصلاح في ١ أكتوبر ٢٠١٩ من مختلف الشرائح الاجتماعية ومن مختلف مكونات الاجتماعية، بل عززت تلك المظاهرات دعوات الإصلاح والوحدة الوطنية والسلم المجتمعي بين العراقيين والضغط على صناع القرار من حكومة وقوى سياسية لمحاسبة الفاسدين وإصدار بنظام انتخابي عادل إضافة إلى تعديلات دستورية ضرورية يطالب بها الشعب العراقي.

إن الحقيقة المهمة والتي توصل إليها الباحث في هذا البحث أن طبيعة النظام القائم على الديمقراطية التوافقية الذي تمت إقامته بعد ٢٠٠٣ والقائم على المحاصصة الطائفية والقومية والحزبية فشل في تحقيق مطالبات العراقيين في الحياة الحرة الكريمة والمساواة، والمطالبات بتغيير هذا النظام قد وحدت جميع العراقيين إلى نظام يعيد عن المحاصصة والتوافق ضمن عملية إصلاحية شاملة لتعزيز التعايش الاستقرار المجتمعي في العراق.

## الهوامش

1) Peter Matthews, The Reformation of Australia. Thomas Nelson Publishers. Nashvile. 2010. P115.

٢) وضاح زيتون، المعجم السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، عمان، ٢٠٠٦، ص ٣٥.

٣) موقع ويكابيديا الموسوعة الحرة.https://ar.wikipedia.org/wiki

٤) محمد محفوظ، مفهوم الاعتدال السياسي، مجلة الرياض السعودية، تاريخ الدخول ٢٨/تموز/٢٠١٨ .http://www.alriyadh.com

٥) مجموعة باحثين، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات، المفاهيم الأساسية لحل النزاعات وبناء السلام في العلم العربي، جمعية الأمل العراقية، بغداد، ٢٠١٨، ص ٦٨.

٦) أحمد محمد علي العوادي، إشكالية التجديد في فكر القوى السياسية العراقية المعاصرة، دار ومكتبة قناديل للطباعة والنشروالتوزيع،بغداد،٢٠١٧، ص٤٥.

٧) وضاح زيتون، المعجم السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، عمان،٢٠٠٦، ص ٢١.

٨) عبد الرضا حسين الطعان وعلي عباس مراد وعامر حسن فياض، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية ناشرون، الجزائر– بيروت، ٢٠١٥، ص ١١٥.

٩) مرتضى معاش، انطباعات الإصلاح والتجديد الفكر أساسًا، مجلة النبأ، العدد ٥٤، شباط،٢٠٠١، ص٢.

١٠)سامي محمد صالح الدلال، الإسلاميون والتحديات المعاصرة عرض وتحليل، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة ، ٢٠٠٨، ص ص ١٤–١٥.

١١)محمد الحداد، الإسلام ونزوات العنف وإستراتيجية الإصلاح، دار الطليعة للنشر والتوزيع ، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٣٧–١٣٨.

١٢)المصدر نفسة، ص ٢٣.

١٣)ستار جبار علاي وياسين محمد حمد العيثاوي، الإصلاح السياسي في البلدان العربية دراسة في مشاريع الخارج والداخل، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص١٩.

١٤)محمد أحمد محمود، تعديل الدستور دراسة في ضوء الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ النافذ، الدائرة الإعلامية لمجلس النواب العراقي، بغداد، ٢٠١٠، ص ٩٥. كذلك ينظر: قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨.

١٥)سربست مصطفى، المعارضة السياسية الضمانات الدستورية لعملها دراسة قانونية سياسية تحليلية مقارنة، مطبعة خاني، دهوك، ٢٠١١، ص ٥٠٣.

١٦)مجموعة باحثين، بين السلفية وإرهاب التفكير أفكار في التفسير، سلسلة كتب المستقبل العربي ، العدد٧٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠١٦، ص ١٥.

١٧)هشام الهاشمي، عالم داعش من النشأة إلى إعلان الخلافة، دار الحكمة لندن، دار بابل، بغداد، ٢٠١٥، ص١١٠.

١٨)فريق العمل الوطني، رؤية مجتمعية في الاستقرار الوطني، نشرة، مركز دار السلام العراقي، بغداد، د.ت، ص ١٧.

١٩)مركز الدراسات الإستراتيجية، الإصلاح في العراق، ورقة بحثية، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة كربلاء، كربلاء ، ٢٠١٦، ص ١٨.

٢٠)ينظر: تقرير الفساد وتحديات النزاهة في القطاع العام في العراق دراسة مدعمة بالأدلة، مكتب الأمم المتحدة الإنمائي مكتب العراق بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، أيلول، ٢٠١٢، ص ص ١٠-١٤

٢١)ينظر: دنكين ميشيل، معجم علم الإجتماع، ترجمة: إحسان محمد الحسن، بغداد، ١٩٨٠، ص ص ٢٩٩-٣٠٠.

٢٢)محمد صادق الهاشمي، الثقافة السياسية للشعب العراقي وأبرز تحولاتها، دار الساقي، بيروت، مركز العراق للدراسات،٢٠١٣، ص٧١.

٢٣)تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة داعش، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، آيار،٢٠١٧، ص ص ٩-١٠.

٢٤)ينظر: محمد سليم العوا، أزمة المؤسسة الدينية، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، ص٦٣.

٢٥)ستار جبار علاي وياسين محمد حمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠٦-١٠٧.

# Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal ( Accredited ) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-seventh year · Founded in 1974

Vol. 68 October 2021

Issn: 2536-9504

Online Issn :(2735-5233)